سمو الشيخ محمد بن راشد يقر تعديلات تعزز من تنافسية مركز دبي المالي عالميا وسمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد رئيسا لمجلس الإدارة

نادي المال والأعمال- دبي

يعد مركز دبي المالي العالمي واحداً من أبرز الإنجازات التي حققتها إمارة دبي خلال السنوات الأخيرة في ظل القيادة العصرية لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، حيث جسد المركز، منذ إطلاقه في العام ٢٠٠٤ كمنطقة مالية اتحادية حرَة، التزامه بتطوير وتنمية الاقتصاد في المنطقة ليصبح خلال فترة قصيرة مركزاً الأعمال يربط بين أسواق المنطقة الناشئة وأسواق أوروبا وآسيا والقارتين الأمريكيتين.

لقد نجح المركز في إبراز دور وأهمية دبي كمنصة عالمية للخدمات المالية، إذ أشارت نسخة العام ٢٠١٠ من دراسة المسح الاقتصادي لمركز دبي المالي العالمي بأن الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد المركز بلغ ٢,٩٢ مليار دولار مسجلاً ارتفاعاً بنسبة ٥,٢٪ مقارنة بناتج العام ٢٠٠٩ والذي بلغ ٢,٧٧ مليار دولار. وبالتالي ساهم مركز دبي المالي العالمي بحوالي ٣,٦٪ في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي، والبالغ ٨١,٩٦ مليار دولار، وبحوالي ٠,٩٧٪ في الناتج المحلي الإجمالي المقدر لدولة الإمارات. وأكدت دراسة المسح الاقتصادي، والتي قام بها قسم الشؤون الاقتصادية في

المركز، أن نشاطات القطاع المالي شكلت ما يعادل ٧٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمركز دبي المالي العالمي، في حين مثل قطاع الخدمات التجارية ٢٦,٥٪، والإدارة العامة ١,٥٪؛ وهي نسب مشابهة تقريباً لما سجلته هذه القطاعات في نتائج تقرير العام الماضي.

وبالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها العالم في العامين الماضيين، واصل مركز دبي المالي العالمي نموه بخطى ثابتة كواحد من أهم المراكز المالية العالمية يسعى لربط الأسواق الناشئة الإقليمية مع بقية أنحاء العالم. ووصل عدد الشركات المرخصة النشطة في منطقة المركز المالي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٧٩٢ شركة، كانت ٣١٣ منها شركة منظمة و٣٩٦ شركة غير منظمة و٨٣ محل تجاري، مقارنة بالنصف الأول من السنة والتي شملت ٧٤٥ شركة، ٢٩٧ شركة منظمة، ٣٧٤ شركة غير منظمة، و٧٤ محل تجاري.

«دبي المالي العالمي»

بوابة استثمارية ومنصة لإدارة الأموال بين الشرق والغرب

وفي إطار حرصه على استمرار بقاء المركز في مصاف المؤسسات المالية العالمية المشابهة له في عملها، أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء بصفته حاكما لإمارة دبي، في يوليو الفائت، قرارا بتعيين سعادة عبد الله محمد صالح محافظا جديدا لمركز دبي المالي العالمي اعتبارا من ٢٥ يوليو ٢٠١١، خلفا للمحافظ السابق أحمد حميد الطاير، كما أصدر سموه خلال شهر أغسطس مرسوماً بشأن تعيين مجلس الإدارة الأعلى للمركز برئاسة سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم وعضوية كل من السادة عبدالعزيز الغرير نائبا للرئيس وحسين محمد القمزي وعبدالفتاح السيد منصور شرف وعيسى كاظم وعبدالله محمد سعيد غباش وديفيد الدن ومحافظ مركز دبي المالي العالمي ورئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية، على أن يعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره ونشره في الجريدة الرسمية.

كذلك أصدر سموه قانوناً بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤ بشأن المركز، ووفقاً للقانون، تكون المنطقة الحرة المالية في إمارة دبي والمسماة مركز دبي المالي العالمي، التي تعرف بـ «دي آي إف سي» ذات استقلال مالي وإداري وتلحق بالحكومة، ويكون للمركز رئيس يعين بمرسوم يصدره الحاكم، وتنشأ في المركز ثلاث هيئات، هي: سلطة مركز دبي المالي العالمي، وسلطة دبي للخدمات المالية، ومحاكم مركز دبي المالي العالمي.

ويواصل المركز ترجمة التزامه بتوفير إطار تنظيمي ونظام قانوني وفقاً للمعايير العالمية، سعياً إلى تعزيز نمو الخدمات المالية والنشاطات التجارية، وتوفير بيئة مثلى لمزاولة الأعمال، وخلال العام ٢٠١٠، أجرت كل من سلطة دبي للخدمات المالية وسلطة مركز دبي المالي العالمي عدة تغييرات تنظيمية بهدف تحسين مقوّمات المركز وتعزيز سهولة ممارسة الأعمال والاستثمار فيه. ففي النصف الأول من العام، أجرت سلطة دبي للخدمات المالية سلسلة من التغييرات التنظيمية على نظام عمل صناديق الاستثمار الجماعية بالمركز، بغرض جعل مركز دبي المالي العالمي مركزاً أكثر جاذبية لمديري صناديق الاستثمار المحلية والعالمية. فضلاً عن إجراء تعديلات على لائحة الأحكام العقارية الخاصة بالمركز والتي تهدف إلى توضيح هذه الأحكام وزيادة عدد الحالات التي لا تستلزم دفع رسوم نقل التملك الحر.

ويعكس التنوع الجغرافي الواسع للشركات التي تزاول نشاطها في المركز مكانته المهمة عالمياً، حيث تأتي ٤١٪ من الشركات المنظمة من شتى أنحاء أوروبا، و٣٠٪ من منطقة الشرق الأوسط، و١٦٪ من الولايات المتحدة، و١٠٪ من آسيا، و٣٪ من بقية دول العالم. وقد اتخذت العديد من الشركات الرائدة دولياً من المركز مقراً لها في المنطقة، ويمارس ١٦ من أكبر ٢٠ مصرف عالمي و٨ من أضخم مديري الأصول و٤ من أكبر ٥ شركات التأمين في العالم أعمالهم من المركز.

تضم قاعدة العملاء في المركز حالياً أكثر من ٨٠٠ شركة مسجلة ونشطة، بما فيها ١٨ من أكبر ٢٥ مصرف عالمي و٨ من أضخم مديري الأصول و٦ من أكبر ١٠ شركات التأمين بالإضافة إلى ٦ من أهم ١٠ شركات المحاماة والخدمات القانونية في العالم، كما يعمل في المركز أكثر من ١١ ألف موظف ضمن بيئة عمل مفتوحة تستكملها سلسلة من اللوائح والقوانين والمعايير الدولية.

ويوفر مركز دبي المالي العالمي للشركات المسجلة فيه بيئة تشغيلية عالية التنافسية، نظراً لما يقدمه من حوافز مثل السماح بالتملك الأجنبي بنسبة ١٠٠ بالمائة، ونسبة ضرائب قدرها صفر على الدخل والأرباح، وحرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح

بالكامل. وقد شهد المركز نموا ثابتاً في عدد الشركات المسجلة خلال التسعة أشهر الأولى من العام الماضي بينما شهد الربع الأخير نمو مطرد في عدد الشركات المسجلة والذي وصل إلى ٣٢ شركة، وهو أعلى معدل تم تسجيله منذ الربع الأول في ٢٠٠٩. وتتضح مكانة المركز كبوابة تربط الشرق والغرب من خلال تقارب نسبة الشركات الجديدة القادمة من أمريكا الشمالية وأوروبا (٥٢٪ في ٢٠١٠)، وتلك الآتية من منطقة الشرق الأوسط وآسيا (٤٥٪ في ٢٠١٠). بينما أتت ٣٪ من الشركات الجديدة من مناطق أخرى من العالم. كما انضم عدد من المؤسسات الدولية الكبرى إلى المركز والتي تتواجد لأول مرة في المنطقة.

وواصل الطلب على المساحات في مركز دبي المالي العالمي نموه خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠ مستفيداً من استمرار جذب المركز لعملاء جدد على الصعيدين الإقليمي والدولي، ورغبة العملاء الحاليين بتوسيع أعمالهم. وكذلك استمرت عمليات تطوير البنية التحتية المادية خلال العام الماضي مضيفة ٣٠٠,٩٥٠ قدم مربعة من المساحات المكتبية التجارية، ليصل إجمالي المساحات المكتبية المتوفرة للتأجير بما فيها تلك التابعة للمطورين المستقلين إلى ما يعادل ٢,٠٧٤,٨١٨ قدم مربعة.

ويتمتع المركز بموقع استراتيجي، وتنظيمات مستقلة، وإطار قانوني عام وشامل، وبنية تحتية راسخة، ونظام ضريبي متميز، الأمر الذي يوفر للشركات المسجلة فيه بيئة عالمية لمزاولة الأعمال واغتنام الفرص الناتجة عن تنامي الطلب الإقليمي على خدمات المال والأعمال. ويحتضن مجتمع خدمات المال والأعمال في المركز عدداً من أبرز الشركات الدولية العاملة في شتى مجالات قطاع الخدمات المالية والقطاعات المرتبطة به بما في ذلك، الخدمات المصرفية و أسواق المال والتأمين وإدارة الثروات والخدمات المهنية.

وتمتاز دبي بموقع استراتيجي يجعل منها منفذاً فريداً إلى منطقة تشهد نمواً مطرداً على صعيد الاقتصاد والسكان والفرص الاستثمارية. وقد حرصت الإمارة على الاستثمار بشكل مكثف في البنية التحتية لقطاعاتها الحيوية مثل النقل والاتصالات والطاقة والصناعة، مما عزز قدرتها على استقطاب الشركات العالمية. وكنتيجة لذلك تعدّ دبي اليوم مركزاً تجارياً رائداً على الصعيد الإقليمي، وتتمتع ببيئة أعمال عالمية الطراز. وتقوم سلطة دبي للخدمات المالية بترخيص وتنظيم أعمال مؤسسات الخدمات المالية في مركز دبي المالية العالمي وفقاً لإطار تنظيمي شامل وعالمي الطراز. وتم تأسيس هذه السلطة كجهة تنظيمية مستقلة بالاعتماد على إطار تشريعي أساسي قائم على المبادئ القانونية العامة، ويحاكي الأطر المعتمدة في لندن ونيويورك. وتمنح سلطة دبي للخدمات المالية التراخيص لممارسة مجموعة واسعة من أنشطة الخدمات المالية، وتسمح بتأسيس العديد من الآليات القانونية مع إتاحة مستوى عالٍ من المرونة على صعيد هيكلة رأس المال.

ومنذ تأسيس المركز قامت مجموعة كبيرة من أهم المصارف و شركات الوساطة المالية بتأسيس أعمالها في مركز دبي المالي العالمي نظراً لما تتمتع به المنطقة من مقومات مهمة مثل الثروة المتنامية والنشاط الاستثماري والتجارة الخارجية ووفرة نشاطات الدمج والاستحواذ وعمليات إعادة الهيكلة المستمرة للشركات المملوكة للحكومات وللمؤسسات والهيئات الخاصة، ويتيح النظام التشريعي والتنظيمي في المركز لهذه المصارف توفير باقة متنوعة من الخدمات بما فيها، العمليات المصرفية التجارية الاستثمارية إلى جانب تمويل التجارة والتصدير والعمليات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

أهم الشركات المدرجة

- ابراج كابيتال للاستثمارات
- فرانكلين تمبلتون للاستثمارات
- «زيورخ» للتأمين
- بنك باركليز
- بنك دوتشيه
- ساكسو بنك
- ستاندرد تشارترد
- مزايا القابضة
- دبي لصناعات الطيران
- سي بي ريتشارد أليس

وأعمال المصارف النظيرة، ويتيح المركز للمصارف دعم متطلبات التمويل المتنامية في المنطقة وتلبية الاحتياجات المتزايدة للشركات العاملة فيها. وقد شهدت السنوات الأخيرة توسع قطاع الشركات وحاجته للمزيد من الحلول التمويلية المتطورة.

ويقدم المركز فرص متنوعة في سوق مزدهرة لشركات التأمين العالمية فرصة

أكثر من ٨٠٠ شركة تضم ١٨ من أكبر المصارف العالمية و٨ من أضخم مديري الأصول

الدخول إلى سوق إقليمية سريعة النمو والتطور. ويتوقع أن تنمو سوق التأمين في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا بنسبة ٢٥ ٪ خلال العامين القادمين . وفي ظل التباين الكبير في قانون التأمين المقارن وتنوع معايير الامتثال والمراقبة و إصدار التقارير في المنطقة، يمنح مركز دبي المالي العالمي لشركات التأمين منصة تتيح لهم من خلالها تقديم خدمات التأمين وإعادة التأمين والتكافل وإعادة التكافل فضلاً عن التأمين ضد المخاطر والدراسات الإكتوارية.

وتتمثل مجالات العمل الأخرى في المركز إدارة الثروات وأسواق رأس المال من خلال جمع وتوظيف وإدارة ر أس المال في هذه المنطقة، التي تتمتع برصيد هائل من الثروات مع إقبال متنام على المنتجات الاستثمارية وأهمية النفاذ إلى السيولة الإقليمية.

سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم

يشغل سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي، منصب رئيس مجلس إدارة مركز دبي المالي العالمي، كما يشغل منصب رئيس سلطة المنطقة الحرة للتكنولوجيا والإعلام منذ العام ٢٠٠٢ ، إضافة إلى رئاسته لمؤسسةدبي للإعلام، حيث أسهم في وضع اسم دولة الإمارات بقوة على خارطة العالم التقنية والإعلامية. وفي ضوء رؤية قيادة الدولة الرشيدة والتزاما بتوجيهات سموه ومباشرته المستمرة لمسيرة العمل في مؤسساتها المختلفة، تمكنت المنطقة الحرة للتكنولوجيا والاعلام من تأسيس مجموعة من المشروعات النوعية المهمة التي من أبرزها مدينة دبي للإنترنت ومدينة دبي للإعلام وقرية المعرفة.

وفي ظل متابعته الشخصية للعمل في المنطقة الحرة للتكنولوجيا والإعلام، أصبحت مدينة دبي للإنترنت أكبر تجمع تقني متخصص في المنطقة العربية، بينما نجحت مدينة دبي للإعلام في ترسيخ مكانتها كمركز للإعلام الإقليمي الأول تضم أكبر الأسماء العربية والعالمية في هذا المجال، حيث أعقب هذا النجاح مجموعة من المشروعات الجديدة مثل مدينة دبي للاستوديوهات والمنطقة العالمية للإنتاج الإعلامي ليضيفا مساحات جديدة للمجتمع الإعلامي المتنامي الذي وجد في دبي البيئة والمناخ الملائمين لنموه.

ويتمتع سمو الشيخ مكتوم بن محمد بسمات القيادات الشابة المتفتحة الفكر، المتطلعة لإحداث تطوير نوعي في مجالات العمل الاقتصادي المبني على أساس المعرفة. وله العديد من الإسهامات الإنسانية المهمة، أبرزها مساهمته ضمن حملة دبي العطاء لتوفير التعليم الأساسي لأكثر من مليون طفل في الدول النامية.